رئيس مجلس النواب البحريني:

حريصون على انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي

■ أكد رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشيخ خليفة الظهراني حرص بلاده على دخول اليمن مجلس التعاون الخليجي.. لافتا إلى انه يدرس حاليا سبل تمكين اليمن من الدخول إلى جميع لجان المجلس تدريجيا.

وذكر الظهراني لدى مغادرته صنعاء الاسبوع الماضي والوفد المرافق له بأنه التقى فخامة رئيس الجمهورية والمسئولين في مجلس النواب والحكومة وبحث معهم العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين واهمية تطوير علاقات التعاون البرلماني وذلك لما فيه خير وصالح الشعبين الشقيقين. وأشار رئيس مجلس النواب البحريني إلى انه اطلع خلال الزيارة على مشروعي مبنى مجلس النواب وجامع الرئيس الصالح..معربا عن إعجابه بتصاميم المشروعين ودقة التنفيذ.

وقال "هذا يؤكد لنا أن في هذا البلد كفاءات وخبرات كبيرة لابد من الاستفادة من هذه العمالة في منطقة الخليج العربي بصورة سريعة ,ودراسة ذلك مع بدء التنسيق بين الجهات المختصة سواء في الجمهورية اليمنية اوفي مملكة البحرين اودول مجلس التعاون".□

نواب لـ«الميثاق»:

الفساد وراء الانفلات الأمني

أرجع كثير من أعضاء مجلس النواب الاختلالات الحاصلة في بعض مناطق بعض المحافظات الجنوبية إلى تباطؤ وتقاعس بعض المسؤولين وخصوصاً في الأجهزة الأمنية والسلطة المحلية.. مشيرين إلى أنه كان يفترض معالجة القضايا أولاً بأول منذ وقت مبكر، والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن.. وقالوا في أحاديث لـ«الميثاق»: انه أصبح وراء كل مجرم متنفذ يدعمه ويسهّل له والنتيجة تفاقم المشاكل وعدم السيطرة عليها.. الاستطلاع التالي يحمل محاكمة برلمانية للمتهاونين في مهامهم:

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

□ في البدء أرجع النائب محمد بن ناجي الشايف ما يحصل اليوم في بعض المحافظات الجنوبية إلى التساهل في معالجة القضايا منذ وقت مبكر.. مشيراً الى أن هذا التسيب جعل القضايا المختلفة تسيس وتتجه عكساً، ونتيجةً لذلك تفاقمت وصعب احتواؤها.

وقال الشايف: لم يعد ما يحصل اليوم في تلك المناطق تعبيراً عن رأي أو مطالبة بحق بل أصبح اجراماً وتطاولاً وانتهاكاً لكل القيم والمبادئ وخروجاً على الدين والقانون.. وإلا ماذا نسمي قتل الابرياء وإحراق محلاتهم والتعامل بالهوية، فما يحدث هناك- في اعتقادي- جريمة لا يجب السكوت عليها.

الشايف: ما يحصل من اختلالات سببها تقاعس بعض المسئولين في المحافظات

□ الشايف

□ بشر

□ مهدي

مهدي: الانفلات الأمني سهّل للانفصاليين تنفيذ أعمالهم الإجرامية

بشر: عندما غُيِّب القانون تمادى المجرمون

تواطؤ

وعزا ما يجري في أبين والضالع ولحج وغيرها من المناطق إلى تواطؤ بعض المسؤولين وتقاعس الأجهزة الأمنية والمحلية.. داعياً الحكومة إلى استشعار مسؤوليتها تجاه ما يحدث ما لم فستكون الأمور في الغد أكثر إجراماً وتعقيداً وتكليفاً.

وزارة الداخلية

□ ويوافقه الرأي النائب الدكتور مهدي عبدالسلام الذي أكد أن الاختلالات والخروقات الحاصلة في بعض المحافظات سببها الضعف في بعض الاجهزة الامنية.. محملاً كل ذلك وزارة الداخلية في المقام الاول.

وقال مهدي: كنت ضمن اللجنة البرلمانية التي نزلت إلى لحج وأبين ولمسنا الوضع عن كثب والتقينا بالمواطنين وسمعنا منهم، واتضح لنا أن هناك قصوراً أمنياً وإذا توافر الأمن في منطقة لم يجهز بالإمكانات المطلوبة فلن يقوم بدوره الكامل لاحتواء المشاكل، بالإضافة الى ترك الخطوط الطويلة للناهبين والمجرمين وقطاع الطرق دون إيلائها أي اهتمام من قبل الجهات المختصة، وهذا ما جعل تلك الطرق الآن في قبضة المجرمين يمارسون إجرامهم وأفعالهم المشينة فيها..

تقاعس رسمي

مضيفاً أن هناك انفلاتاً أمنياً فظيعاً سهّل للمجرمين القيام بجرائمهم وشجع الآخرين للالتحاق بهم.. مشيراً إلى أن التمادي الحاصل مشفوع بتقاعس رسمي.

وأكد مهدي أن هناك إشكالات حاصلة بين المسؤولين أنفسهم من تلك المحافظات عكست نفسها على الوضع الأمني وتركت الأمور على عواهنها للإخلال بالأمن والتعدي على الثوابت الوطنية.

منتقداً تلك الصورة التي تعيشها لحج وأبين، حيث القتلة يسرحون ويمرحون في شوارع المحافظة دون أن تحرك الجهات المعنية ساكناً، وهذا بالطبع يشكل إحباطاً للمواطنين المخلصين من أبناء المحافظتين، وخوفاً وهلعاً لأبناء المحافظات الأخرى الذين لديهم أعمال هناك.

واكد: وراء كل مجرم.. متنفذ

□ واكد

□ العليمي

وطالب الدكتور مهدي عضو مجلس النواب الدولة القيام بواجبها والضرب بيد من حديد واتخاذ الإجراءات الحاسمة والحازمة ضد المجرمين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.. مشدداً على ضرورة أن تعيد الدولة هيبتها.

فشل ذريع

□ من جانبه أرجع النائب عبده بشر الاختلالات في بعض المحافظات الجنوبية الى فشل الأجهزة الأمنية والمؤسسات في التعامل مع القوانين واستخدام النصوص الدستورية.. مضيفاً: انه كان بالإمكان احتواء تلك الاختلالات منذ البداية ولكن فساد بعض المسؤولين وخصوصاً في الجهاز الأمني أدى الى تفاقم المشاكل حتى وصلت الى ما هي عليه اليوم.

مشيراً إلى أنه عندما تغيب القوانين والنصوص الدستورية يتمادى المجرمون واللصوص، ولو طبّقت نصوص قانون الجرائم والعقوبات النافذ لما وجدنا قاتلاً أو خاطفاً أو متقطعاً.

ونوه بشر إلى أن التقرير المرفوع من اللجنة البرلمانية التي نزلت الى لحج وأبين قد حفل بما فيه الكفاية لتوبيخ الحكومة والمسؤولين وتعرية أفعالهم، وكشف حقيقتهم أمام الرأي العام في عدم استشعارهم لواجبهم الوطني، وتهاونهم وتباطؤهم وتقاعسهم تجاه ما يحصل في تلك المحافظات.

العليمي: هناك من يسيئ للأمن بقصد الإثارة

ضعف التنسيق

□ إلى ذلك عزا النائب فؤاد واكد تلك الاختلالات الامنية الى ضعف التنسيق بين المؤسسات في تلك المحافظات، مشيراً الى أن اللائمة تلقى في الأساس على الجانب الأمني الذي يأخذ الامور من منظوره فقط.

منوهاً إلى أنه كان بالإمكان احتواء المشاكل باتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد المتسببين سواءً المسئولين الفاسدين أو المجرمين الذين يرتكبون تلك الافعال الرخيصة ضد الوطن والمواطنين..

وقال النائب فؤاد واكد: وراء كل مجرم متنفذٌ صعّب السيطرة عليه ومهد له للقيام بجرائمه وهذا ما جعل السيطرة على المشاكل في موضع المهزلة والانفلات.. حيث يقتل المواطن على بعد أمتار من النقطة الأمنية، ولا أدلّ على ذلك من مقتل المواطن الشهيد علي سالم العامري الذي قتل على مقربة من النقطة الأمنية.

مشيداً ببعض المسؤولين في الأجهزة الامنية والسلطة المحلية الذين يؤدون واجبهم على أكمل وجه غير آبهين بالمتقاعسين والمتباطئين.

استغلال

□ ووفقاً للنائب محمد رشاد العليمي فإن الاختلالات الحاصلة مخطط تامري يقوم به الخارجون على القانون والذين يستغلون القضايا المطلبية والحقوقية لبعض المواطنين لتنفيذ ذلك المشروع التامري الذي يتنافى مع القوانين والدستور والثوابت الوطنية في محاولة مكشوفة لتضليل أبناء الشعب الذي بات اليوم أكثر وعياً بمسؤوليته الوطنية التي تحتم عليه الوقوف صفاً واحداً لمواجهة تلك المشاريع الرخيصة والمحاولات البائسة واليائسة.

وقال النائب العليمي: لا نريد القول بانه كان بالإمكان احتواء وعدم احتواء الموقف، لأن الخارجين على القوانين استغلوا الوضع الديمقراطي لإثارة مثل تلك القضايا.. مضيفاً: أن الوضع الطبيعي لمواجهتهم يأتي عن طريق المؤسسات الدستورية والقانونية.

مؤكداً أن تلك الاختلالات والتمادي ليس ناتجاً عن ضعف أمني أو تقاعس محلي وإنما مراعاة المؤسسات الدستورية للكثير من المواطنين الذين يحملون مشاعر الولاء والانتماء لهذا الوطن، وبالتالي فإن الأجهزة الامنية تتعامل بمزيد من الحكمة والتقدير.

منوهاً إلى أنه إذا كان هناك متباطئون فهم لا يعدون بأصابع اليد ولا يمكن تعميم تصرفاتهم على المخلصين الوطنيين.

واعتبر العليمي ما يقال عن تباطؤ المؤسسة الامنية في ملاحقة العناصر الخارجة على القانون ياتي في سياق الإثارة ليس إلاّ..□

حلة برلماني

عبالوهاب العامر

البحث عن هيبة الدولة

■ من المؤسف حقاً أن يظل الجناة والقتلة والمخربون يمارسون جرائمهم ويسرحون ويمرحون في أسواق وشوارع مناطق بعض المحافظات الجنوبية، في الوقت الذي تؤكد الجهات المختصة أنها تلاحق وتترصد وتبحث وتتابع تحركاتهم.. المواطنون يشاهدون علي سيف العبدلي «قاتل أبناء القبيطة» يدخل سوق القات وبدون سلاح والجهات المختصة لاتزال تبحث وتتحرى وتترصد!!

المحلات التجارية تُحرق والطرقات تُقطع والمؤسسات الحكومية تُنتهك في أبين ولحج والضالع.. والمسؤولون يجيدون التبريرات والتطمين، والوعيد والتحري أيضاً!!

الدم يُراق والممتلكات تُنهب وتُسلب.. والشرف يُهتك.. والمناطقية تُرهب العمال وأصحاب المحال. والسلطات إزاء كل ذلك تخيب الآمال.. الرموز الوطنية تهان يومياً، والتمادي وصل حدّ الإجرام.. وهناك من يصف القتلة بالخارجين على القوانين..

وهل يُعقل بأن القاتل الذي لم يُعرْ الدين اهتماماً يمكن أن يعرف أو يخضع للقوانين؟!

لماذا نُوهم أنفسنا بأن ما يحصل اليوم مجرد سحابة عابرة ستنقشع وتزول.. لماذا نسوِّف ونحن نرى البغي والفوضى والمناطقية تجاوزت المعقول.. وهل من المنطق أن يدفع مواطن بريئ حياته بسبب رجل خارج على القانون، أو تساهل وفساد مسؤول؟

إذا كانت الوحدة محمية بإرادة أبناء الشعب، فمن المسؤول عن حماية أرواح الشعب.. عن ممتلكاتهم.. عن أمنهم؟

أليس من حقنا أن نتساءل: لماذا تغيب الدولة في أبين.. ولماذا فقدت هيبتها في لحج.. وهل هي موجودة في الضالع؟!.. أجيبونا مأجورين..□

* عضو مجلس النواب

سيرة برلماني

د. علي محمد غالب المخلافي

- من مواليد ١٩٥٦م محافظة تعز
- مديرية شرعب السلام
- عضو مجلس النواب
- الدائرة (٣٦)
- المؤتمر الشعبي العام
- عضو اللجنة الدائمة
- عضو لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة
- دكتوراة لغة عربية
- تقلد عدة مناصب آخرها نائب رئيس جامعة تعز.□

في تقرير برلماني

مصانع الاسمنت فشل في التغلب على الأسعار

نجيب علي

■ أوصى مجلس النواب مصانع الاسمنت في بلادنا بالبحث عن بدائل للطاقة الحالية المستخدمة في العملية الإنتاجية للمصانع كالفحم الحجري والغاز نظراً لانخفاض تكلفتها مقارنة بما هو مستخدم حالياً من الوقود (الديزل والمازوت).

وأشار تقرير لجنة التجارة والصناعة- حول زيارتها الميدانية لبعض محافظات الجمهورية للاطلاع على أوضاع مصانع الاسمنت- الى استهلاكها لكميات كبيرة من الوقود، حيث استهلكت المؤسسة العامة للاسمنت ما يقارب ٢١٥ مليون لتر مازوت خلال العام ٢٠٠٨م.

وقال: إن رفع الدعم عن الوقود أثر على تكلفة إنتاج كيس الاسمنت وارتفاع سعره وأصبح ما يتحمل إنتاج الكيس الواحد في قيمة المازوت كاملاً مبلغ ٥٨٠ ريالاً.

ناهيك عن الارتفاع المصاحب لرفع تعرفة الطاقة الكهربائية للشريحة الحكومية وكبار المستهلكين.

وفيما يبدو أن التقرير في مجمله يعطي مبررات لمزيد من ارتفاع سعر الاسمنت لدى القطاع العام والخاص الا أن لجنة التجارة والصناعة ذكرت أن مصانع المؤسسة العامة لإنتاج وتسويق الاسمنت دخلت مرحلة جديدة من المنافسة مع القطاع الخاص الذي بدأ انتاجه للاسمنت ودخوله السوق، وبالتالي عليها العمل الجاد على تطوير صناعتها والعمل بشكل أكبر حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في هذه الصناعة..

كما أشار الى أن دخول مادة الاسمنت وبكميات كبيرة من دول الجوار التي تحظى صناعة الاسمنت فيها بدعم غير محدود بالاضافة الى رخص الطاقة المستخدمة في هذه الصناعة اصبحت تشكل منافساً قوياً لصناعة الاسمنت في بلادنا وخصوصاً بعد رفع الدعم عن الوقود المستخدم في صناعة الاسمنت، وليس هناك مؤشرات لدى المؤسسة للتغلب على الارتفاع المستمر لوقود الديزل والمازوت، وتقيد القوانين القطاع العام في استخدام البدائل كمادة الفحم الحجري المستخدمة لدى القطاع الخاص.. وأكدت استنتاجات لجنة البرلمان أن كثيراً من التشريعات الخاصة بالقطاع العام وخصوصاً مصانع الاسمنت لا توجد بها مرونة أو إفساح مجال للتصرف أمام بعض المعوقات والصعوبات التي تواجه صناعة الاسمنت بتلك المصانع، الأمر الذي يهدد تلك الصناعة بالتوقف لعدم قدرتها على المنافسة نظراً لارتفاع تكاليف إنتاج الاسمنت «الوقود». وقالت: ان هناك اتفاقيات خاصة بتوسعة مصانع الاسمنت «مصنع باجل» ونظراً للإجراءات الروتينية لدى بعض الجهات المعنية بهذه الاتفاقية توقف تنفيذ بدء العمل بهذه التوسعة حتى يتم استكمال إجراءات تنفيذ هذه الاتفاقية خصوصاً وأن كافة الإجراءات قد استكملت باستثناء إجراء بسيط لها، وتأمل اللجنة أن يكون قد تم التغلب عليه أثناء إعداد التقرير. إلى ذلك جاء في توصيات اللجنة البرلمانية التشديد على ضرورة منح الصلاحية للمؤسسات الانتاجية بتوفير مستلزمات الإنتاج من مصادر متعددة لما فيه الحصول على أفضل المواصفات وأقل الأسعار وبالأخص الوقود الذي يمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج وعدم حصره بمصدر واحد. ومنح سقوف مالية تتناسب وطبيعة وحجم النشاط بالمؤسسات الانتاجية وبالأخص صناعة الاسمنت وكذا التقليص من الإجراءات الروتينية المطولة وخصوصاً المشتريات السريعة والطارئة لتفادي توقف العملية الإنتاجية.□

من شرفة البرلمان

«معك مكالمة»!!

- مايزال كثير من النواب يشغل نفسه من بداية الجلسة إلى نهايتها وهو يتنقل من مكالمة تلفونية إلى أخرى ويحل قضايا مواطنيه هاتفياً من القاعة مباشرة..

□ كم مرة قلنا لهم يفصلوا التغطية عن القاعة!!

ممنوع التدخين

- لا ندري لماذا لا يُكتب في قاعة البرلمان (ممنوع التدخين) على الأقل كي نحافظ على صحة كبار السن..

□ اهجع.. بعض النواب «يتبردقون» داخل القاعة!!

الثامن برلماني

- لاحظنا بعض النواب يمزق أوراقاً ويرميها على الأرض داخل القاعة بتصرف مستفز..

□ شوف ست سنوات وسنتان.. يعني هم في الصف الثامن برلماني!!

كثرة كلام!

- غالبية النواب لا يعيرون مجيء الجانب الحكومي اهتماماً، لذا تجدهم يكثرون من الكلام ولا يستمعون لردود الحكومة..

□ قد قالت لهم الوزيرة أمة الرزاق حُمد: «هيِّه باتسمعوني وإلا أمشي»!!□

ورشة عربية تشيد بالبرلمان اليمني

■ اعتبر المشاركون في ورشة التنمية المحلية التي نظمتها الاسكوا بالعاصمة بيروت في الفترة١٥-٢٠فبراير الجاري وبمشاركة يمنية عبر ممثلي جهات حكومية ومدنية..أعتبروا الخطوات التي يشهدها العمل البرلماني والمؤسسة التشريعية في بلادنا من حيث تحسين الاداء الرقابي وتفعيل دور اللجان والتوجه المؤسساتي وتوفير المعلومات وإتاحتها والعمل على توسيع صلاحيات تطبيق المهام للموظفين وكذا مساءلة الوزراء..خطوات ايجابية نحوتعزيز حكم القانون وركائز الحكم الرشيد.□

الحميري: «كمب الصعيرة» الأنسب لمركز مديرية مقبنة

□ الحميري

■ فنَّد النائب محمد مقبل الحميري اللغط الدائر حول المجمع الحكومي في مديرية مقبنة، حيث قال: إن ما نشر عبر الصحف بأن هذا المجمع مغلق منذ فترة يحمل لبساً في محتواه.

مشيراً الى أن المجمع المقر من قبل السلطة المحلية موقعه كمب الصعيرة في مدينة البرح كون المنطقة تعد موقعاً متوسطاً يخدم المديرية بكل عزلها حيث يسهل وصول المواطنين اليه بسهولة ويسر.. إضافة الى أن المساحة كافية للمباني الخدمية الاخرى.. كما أن «كمب الصعيرة» منطقة معتمدة مركزاً للمديرية منذ عهد الرئيس عبدالرحمن الارياني..

ودعا النائب الحميري كل من يسعى ويحاول نقل المجمع المعتمد لمركز المديرية الى منطقة الرون، إلى أن يغلبوا المصلحة العامة لمختلف عزل المديرية ويراعوا الحيثيات الاخرى كالتضاريس والتوسط والمساحة وأيضاً إجماع المجلس المحلي والمختصين الذين درسوا مساحة المديرية وأقروا كمب الصعيرة كموقع أنسب للمركز الرئيسي..□

المدرسة الديمقراطية ترصد أداء البرلمان

المحرر البرلماني:

■ تعقد المدرسة الديمقراطية بالشراكة مع مؤسسة «فريد رش إيبرت» مؤتمراً صحفياً يناقش تقريراً يضم نتائج عمل للفترة (اكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٩م) في مشروع مرصد الأداء النيابي اليوم ، والذي يُعنى برصد حضور أعضاء مجلس النواب في الجلسات الصباحية العلنية.. ويتركز التقرير على أهمية الرقابة المجتمعية على المؤسسة التشريعية، وتمثل الأرقام في هذا التقرير بدايات لهذه الرقابة التي بالتأكيد قد سبقتها خطوات من جهات أخرى مختلفة.

التقرير يضع للصحافة والبرلمان غياب النواب وكذا تسربهم أثناء الجلسات التي تنتهي أحياناً بما دون العشرة أعضاء.. وكذا يضع تساؤلاً حول ما إذا كان هذا الغياب ناتجاً عن التغيب الحادث لهذا الجهاز التشريعي من المشهد السياسي، أم أن غيابه هو سبب تغييبه؟!□